http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2004) السنة الثامنة - الثلاثاء (4) كانون الثاني 2011

## البطاقة التموينية... الغائبة الحاضرة!

# قوت الشعب يخضع للسرقة والنهب من عدة اطراف..

**تم اعتماد البطاقة التموينية لتكون عونا للمواطن في ظروف الحصار، وكانت في حينه تشمل عشر مواد، ومع ان وصولها كان منتظما في ذلك الوقت، الا ان اغلب موادها كانت رديئة، ومع ذلك استطاعت على رداءتها ان تسد حاجة المواطن، وان تجعله يواصل الحياة، وتم تقليصها في الاونة الاخيرة لتشمل خمس مواد فقط، ومع ذلك الاجراء الذي اضر بالمواطن الفقير الا ان عدم انتظام وصولها اثار سخط الكثير من المواطنين، الذين يحملون الوزارة تبعة غيابها عن الوكلاء الى جانب رداءة مفرداتها حتى بعد التقليص، بل ان الكثير لم يستلموا ولاشهر تجاوزت الثمانية الا مادة واحدة اضافة للطحين رديء النوعية.**

بغداد / سها الشيخلي
تصوير / ادهم يوسف

وفي لقاء مع مدير عام شركة استيراد المواد الغذائية دافع المدير العام عن سياسة الوزارة وعن خططها فيما يخص تلك البطاقة، كما اشاد بنوعية تلك المفردات، فيما أكد العديد من المواطنين ان البطاقة التموينية فقدت الغاية من وجودها لعدة اسباب منها عدم انتظامها. فقد اوضحت الحاجة ام سجاد ربة بيت وهي تعيل اسرة كبيرة مكونة من عشرة افراد انها ومنذ اكثر من سنة تشتري مادة السكر للعائلة بعد ان ارتفع سعر الكيلو غرام من تلك المادة من ٥٠٠ دينار الى الف ونصف دينار، اي ثلاث مرات سعرها السابق. وتسأل ام سجاد عن اسباب اختفاء تلك المادة وغيرها من المواد وتنقل لنا إشاعة متداولة بان الوزارة لها يد في اسباب ذلك الاختفاء، حيث يتناقل الناس بعض اشكال الفساد التي باتت غير مستغربة التي كانت السبب في تردي وضع البطاقة التموينية من خلال اتفاقات مع التجار بعدم توزيع مادة السكر لكي يجنوا الارباح الفاحشة على حساب معاناة المواطن الفقير.

وقال سائق اجرة اقلني الى لقاء المدير العام لشركة استيراد المواد الغذائية ان شقيقه يعمل في احد مخازن الوزارة ويؤكد ان المخازن مليئة بكل انواع المفردات الخاصة بالبطاقة، لكن الوزارة تتعمد عدم توزيعها بعد الاتفاق مع التجار لرفع اسعار تلك المواد المفقودة من البطاقة والحاضرة في الاسواق وعلى راس تلك المواد طبعاً مادة السكر بالتاكيد.

واشارت المعلمة فاتن فتاح الى ان الوكيل قد رفع اجور البطاقة المحددة من قبل الوزارة بـ٢٥٠دينارا الى الف للفرد الواحد، وان المواطن يضطر الى دفعها في كل مرة حتى لو جهز بمادة واحدة. ومن الطبيعي ان اوجهها للاتصال بالوزارة وتعطي اسم الوكيل ورقم الوكالة لكي يتم اتخاذ الاجراءات المناسبة بحقه وتتم محاسبته.

المعلم المتقاعد ابو شذى قال ان الوزارة تعمل على التمييز بين المواطنين من خلال نوعية المواد الموزعة فقد تم توزيع الرز العنبر الى منطقة حي المنصور بينما اهل مدينة الصدر وزع عليهم الرز التالف الذي لايصلح للطبخ، ويسأل ابو شذى لماذا هذا التمايز وكلنا عراقيون بالولادة والانتماء، مع العلم ان المواطن من سكنة المنصور يستطيع في الغالب ان يشتري الرز العنبر بخلاف ساكن مدينة الصدر الذي يحلم بالعنبر ولا يقوى على شرائه!.

وقالت المواطنة ام كرار ان مادة السمن (الدهن) الذي تم توزيعه قبل شهر كان من النوع الرديء (المشحم)، فيما اكدت الحاجة ام ساهرة التي تعد الخبز للعائلة ان الحصة كلها رديئة ما عدا الطحين فهو والحقيقة تقال جيد جدا وتسال ام كرار، كم من العوائل (تخبز ذلك الطحين؟ فالكل يبيع الطحين لعدم تفرغ ربة البيت لاعداد الخبز او جهلها لعملية الخبز بالمرة)!.

الوكيلة ام مصطفى التي تجهز الحي بمفردات البطاقة التموينية شكت من ان غالبية المواطنين يحملونها مسؤولية تاخر توزيع مفردات البطاقة كما تشكو من ان بعضهم يتهمونها باستبدال تلك المفردات بمواد رديئة، وتشتكي من انها عندما تؤكد لهم انها بريئة من كل تلك الاتهامات لا يصدقونها،فماهو ذنب الوكيل والتقصير تتحمله الشركة المعنية باستيراد المواد الغذائية. بدوره اشار مواطن من مدينة الصدر انه محظوظ لانه قد تسلم اليوم ثلاث مواد من المفردات وهي (الحليب، السكر، الزيت) وعد ذلك اليوم يوما استثنائيا في حياة هذه المدينة الفقيرة التي يسكنها اكثر من مليوني نسمة جلهم من العاطلين عن العمل ومن ذوي الدخول الواطئة جدا.

مواطنة من حي القادسية تقول انها منذ حوالي سنة لم تستلم اية مادة فالوكيل يقول انه لم يتسلم غير الطحين والرز الرديء ، ولاندري اين الحقيقة في ظل غياب الدور الرقابي لوزارة التجارة والمجالس البلدية؟!

### عدم اعتمادها وثيقة

في بيان اصدره ووزعه المكتب الاعلامي في وزارة التجارة تضمن عزم الوزارة على الاستمرار بتوزيع مفردات البطاقة التموينية بشكل منتظم واقتصار المواد الموزعة على خمس فقط تشمل (الطحين، الرز، السكر، الزيت، حليب الاطفال). مشيراً الى ان مادة السكر ستوزع في غضون الايام القليلة القادمة، بعد تعاقدات اجرتها الوزارة مع الموردين من اصحاب الشركات، وقد عممت دائرة التخطيط والمتابعة في وزارة التجارة الى الوزارات ودوائر الحكومة كافة عدم اعتماد كوبون البطاقة التموينية كوثيقة ثبوتية في المعاملات الرسمية، وقد يكون ذلك الاجراء الوحيد الذي قدمته الوزارة الى المواطنين والذي لاقى قبولا وارتياحا لديهم ، حيث ما زالت البطاقة خالية من اية مادة ذكرها اعمام الوزارة في اغلب مناطق بغداد.

### البطاقة الحاضرة الغائبة

هذه التساؤلات والملاحظات والصورة القاتمة وضعناها امام مدير عام شركة استيراد المواد الغذائية التابعة لوزارة التجارة سعد فارس عباس الحمداني في هذا اللقاء الذي استهل بالحديث عن البطاقة التي يعدها المواطن (الحاضرة الغائبة) فقال الحمداني:

– لطالما تعودنا سماع هذه النغمة من وسائل الاعلام من ان البطاقة هي الحاضرة الغائبة، ان المفردات المقررة بموجب القانون هي خمس مفردات وتشمل (الطحين، الرز، الزيت، السكر، حليب الاطفال تارة وحليب الكبار تارة اخرى) وهذه المواد متوفرة في المخازن الان وهي لعقود سابقة، وقد خصصت الى المناطق الاكثر فقرا والمشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية، ومن اهداف البطاقة التموينية ان يتم توزيعها الى المحتاجين من المواطنين، وخير دليل على ذلك ما تلاحظونه في شهر رمضان الماضي حيث راهن من راهن على عدم التوزيع، الا ان مادة العدس تم توزيعها على تسعة ملايين مواطن استفادوا من حملة رمضان المبارك بتوزيع الحصة المجانية من مفردات البطاقة التموينية الى المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية اضافة الى المفردات الاخرى وهي مادة حليب الاطفال، والرز، والشاي وقد سرى هذا الامر على المناطق الاكثر فقرا.!! ويضيف قد تسألون من الذي حدد المناطق الاكثر فقراً؟ والجواب ان المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية قد تم تحديدهم من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية كما ان هناك لجانا اعتمدتها وزارة التخطيط ضمت اعضاء من مجالس المحافظات والمجالس البلدية وفروع التموين في المحافظات ونظام الرقابة لدينا، وبعد اجراء المسوحات التي قامت بها اللجان التي ثبتت كفاءتها لتحديد هذه المناطق تمت تسمية المناطق الاكثر فقراً، واعتقد ان المواطن الذي يعيش في هذه المناطق قد بدأ يلمس نتائج هذه الحملة وكانت ناجحة ١٠٠٪! ونحن بدورنا لاندري حدود هذه النجاحات والانجازات التي يتحدث عنها المدير العام التي يقول انها شملت ١٠ ملايين مواطن من الفقراء في رمضان، وهي مجانية وكان الاعلام يزور معنا تلك المناطق ويوثق بالصوت والصورة والتقارير المكتوبة ردود افعال المواطنين! كما لانعرف اسس اعتماد المناطق الاكثر فقراً؟ وهل ان مدينة مثل المنصور او زيونة تخلوان من المعوزين! ويواصل المدير العام حديثه المفعم بالامل والبعيد مع الاسف عن الواقع فيقول: من هنا بدأ نشاط وزارة التجارة وبدأ العاملون في الوزارة يلمسون نتائج نجاح خطة شهر رمضان المبارك، وما بعد شهر رمضان حيث تم ابرام مجموعة من العقود، لاستيراد المواد المقرة وفق قانون موازنة عام ٢٠١٠ التي حددت بخمس مواد، وقد بدانا نلمس ثمارها عن طريق ايفاء المجهزين ووصول كميات كبيرة من مادة السمن النباتي من مناشىء جيدة هي اندونيسيا، ماليزيا.. وهنا قاطعنا حديث الحمداني المسترسل عن المواد بتذكيره بان السمن النباتي الذي تم توزيعه رديء جدا علاوة على ان هذه المادة تعتبر مضرة بالصحة العامة لكل افراد العائلة وقد بدات تنقرض عن جميع المطابخ ليس في العراق فحسب بل في العالم ايضا، وكان رد ه:

– انت تتكلمين لانك تسكنين بغداد، لكن اهلنا في الوسط والجنوب يفضلون هذه المادة خصوصا اذا كانت من المناشىء العالمية، وعن رداءة ذلك السمن شكك الحمداني بالسمن النباتي الذي ربما قد تم استبداله من قبل الوكيل،واكد: لقد تم فحص المادة المذكورة في مختبراتنا وكانت النتائج جيدة، وقد يكون الخلل في الناقل للمواد مع الاسف، ويتحمل جزءا من هذه المسؤولية الوكيل ايضا، نحن نؤكد ان يستلم الوكيل من الناقل بعد خروجه من المخازن مباشرة، وعلى الوكلاء ان يرافقوة، وقد تم تشخيص حالة تبديل للمواد من قبل الناقلين، وتم القاء القبض على بعضهم وتمت محاكمتهم وخاصة في محافظة بغداد، ولكن في المحافظات الاخرى لم تظهر لدينا مثل هذه المحاولات، ما عدا حالة واحدة في محافظة صلاح الدين، التي كان للناقل دور كبير فيها، وليشهد المواطنون بحسب ما يقول الحمداني ان هذه الوجبات التي ترد من مادة السمن النباتي كان منشؤها ماليزيا واندنوسيا حصرا، وهي البلاد المصنعة لهذه المادة وهي ممتازة ومن نوعية جيدة وان سعر الصفيحة الواحدة منها (التنكة) في الاسواق ٣٥-٤٠الف دينار، و تضاهي انواع الزيت السائل، ولدينا عقود للسمن النباتي وللزيت السائل، كما يجب ان نعرف انه لا توجد كميات في العالم لانتاج مادة الزيت النباتي وخصوصا في دول الجوار تغطي الحاجة الكاملة لعموم العراق خلال شهر، اي ان احتياجنا لمادة الزيت السائل خلال شهر واحد هو ٣٢ الف طن ولا توجد مثل هذه الكمية لا في دول الجوار ولا في العالم، وانا كمواطن افضل استخدام السمن النباتي بدلا من الزيت السائل لانني استذوقه، فهو ذو نكهة جيدة في الطبخ، علاوة على ذلك فلا يمكن ان نجهز المواطنين بمادة الزيت السائل في كل شهر.

– ولكن قد لايدري المدير العام ان المواطن يسأل ايضاًاين هو السمن النباتي الموزع في الحصة؟ واين هو الحليب؟

– ويشير الحمداني الى ان مادة الحليب التي يتم استيرادها من فرنسا ومن ارقى المناشىء،هي مادة جيدة،وتعمل الشركة وبتوجيه من الوزير على حسم جميع المستحقات للمجهزين للسنوات السابقة، الا ان التخصيصات المالية في الوزارة تكفي فقط لثمانية اشهر وتبقى اربعة اشهر، لذلك تراكمت لدينا المستحقات ، فوزارة المالية قد خصصت مبالغ معينة لتسديد مستحقات المجهزين كاملة بعد تدقيق الرقابة المالية والمفتش العام، وقد اطلقنا وجبتين،ونسعى الى اكمال مستحقات المجهزين لعام ٢٠١٠ حالما نستلم المقررات.

– واضاف ان بعض الاخوة المجهزين يتخوفون من التجهيز لعدم الاسراع في دفع المستحقات فنحن لا نصرف المستحقات الا بعد ان يتم فحص المواد واثبات صلاحيتها، و توزيعها وبعد ذلك يتم صرف المستحقات للمجهزين. وانا ادعو من خلا ل جريدتكم جميع الشركات المنتجة للمواد، السكر، حليب الاطفال، الزيت، بان يشتركوا في هذه المناقصة المشروعة وفق النشاط التجاري الصحيح ولكي لا نتاخر في التوزيع، وعن استيفاء الوكيل الف دينار بدل الربع دينار من المواطنين اشار الحمداني ان ذلك من اختصاص مجالس المحافظات والاجهزة الرقابية المختلفة، كما نطلب من المواطن ان لا يدفع للوكيل اي مبلغ اضافي اكثر من ٢٥٠ دينارا، كما اود الاشارة الى ان هذا المبلغ هو رمزي ويمثل رسوما ادارية لا غير، وعن اثبات ان الوكيل قد اخذ اكثر من المبلغ المحدد يعاقب الوكيل بالغاء وكالته فورا وقد الغيت العديد من الوكالات من قبل دائرة التخطيط والمتابعة في الوزارة لهذا السبب!

### صلاحية المواد الموزعة

وعن صلاحية المواد الموزعة ومدى خضوعها لمختبرات التقييس والسيطرة النوعية اكد الحمداني ان قسم السيطرة النوعية التابع للشركة قد اسس بموجب قانون وهو معتمد لدى جميع الجهات ذات الاختصاص مثل وزارة التخطيط ووزارة الصحة وتوجد اجهزة ومعدات في مختبراتنا لا تتوفر في الوزارات ذات الاختصاص، وهي حديثة وذات مواصفات عالية جدا وقد تظهر بعض الاختلافات ما بين فحوصات مختبراتنا و بين مختبرات الاجهزة الرقابية الاخرى عندها نلجأ الى طرف ثالث للتاكد من صلاحية الفحص كأن تكون وزارة الصحة فلكل مواصفة لدينا حدود عليا وحدود دنيا، وهي التي تمثل الفرق ما بين المواصفات.

وبشأن سؤالنا حول الرز الذي يتم توزيعه وهو معفن ويحتوي على الحشرات والديدان اشار الحمداني الى ان ظهور الحشرات والذي نسميه (مكمل) يعود الى ان هناك انواعا من الحشرات قد تكون حقلية او مخزنية و قد تكون عند الفحص في دور التبويض فلم تظهر في التحليل المختبري الا انها لا تؤثر على صلاحيتها، ويكثر ذلك في فصل الصيف، ومع ذلك فهذا من اختصاص الشركة العامة لتجارة الحبوب.

### المقارنة بين عهدين

وعندما قلنا للمدير العام للشركة ان المواطن صار يقارن بين الحصة التموينية سابقا وبين حالها الان، فيجد انها كانت تصله بانتظام ولا تخلف في موعدها، وانها كانت تشمل عشر مواد متنوعة وجيدة فما الذي اختلف الان؟، اكد الحمداني ان جعلها خمس مواد هو قرار لا علاقة لوزارة التجارة به، اما قولك ان النوعية جيدة فانا اختلف معك، فنحن كمواطنين لا ننسى الطحين الاسود والسمن المشحم ولا الصوابين المائعة ولا الشاي الرديء، اما عن مواعيد التوزيع فاقول ان لدينا في مخازننا مواد كثيرة لكن لدينا دعاوى واشكالات عليها قد تصل الى مصادرة المواد المجهزة من قبلها او وضع الشركة في القائمة السوداء وحظر التعامل معها، اذا ثبت عدم صلاحية المادة للاستهلاك البشري واقامة الدعوى الجزائية ضد الشركة الموردة لتلك المواد فلدينا نوعين من العقود هما:
CIF و CIP..
معظم هذه المواد موقوفة وهي المواد المجهزة والتي سيتم فحصها في المخازن وليس في المنافذ الحدودية سواء كان ميناء او المنافذ الحدودية البرية.

وفي حالة عدم صلاحية تلك المواد يتم اتلافها،كشرط جزائي على المجهز، فانا المسؤول عن سلامة المواطن، لكن بعض الصحفيين يتحدث بشكل سلبي من اجل الترويج للصحيفة التي يعمل بها. ويبدو ان الحمداني كبعض المسؤولين لايستهويه النقد؟

### الفساد الاداري

قد لا يختلف اثنان في ان الفساد الاداري والرشوات والسرقات تكاد تكون من ابرز اعمال وزارة التجارة وخاصة ما يتعلق بالبطاقة التموينية، وقد نقلنا هذه الاراء لمدير عام الشركة فقال:

– يؤسفنا هذا التداول بين المواطنين وهذا الراي اخذ يتكرر، اذا اخطأ الموظف في الوزارة يعمم على الكل، الموظف عندنا ليس (نبيا) ولكن من خلال عملنا اكدنا اهمية الوقاية من الفساد ووصفنا الفساد بانه مقدار الانحراف عن الضوابط، والفساد عندنا ثلاثة انواع، الكبير و الصغير و المنتج، فالصغير هو الانحراف عن الضوابط البسيطة والكبير ينبغي التصدي له لانه يشكل خطرا على الدائرة والاخير وهو المنتج وهو الذي يتجاوز الروتين من اجل انجاز المهام، لكنة مخالف للتعليمات!.وعن عدم متابعة الوزارة لكل المفسدين اشار الحمداني الى ان هناك في الوزارة الرقابة التجارية والمالية اضافة الى اشراف المستشار على الشركة ووكيل الوزارة ودائرة المشرف العام، وجميع مفاصل الوزارة تتابع شركتنا، وان الوزير يقوم بزيارت ميدانية الى دوائرنا في المحافظات، ويتم تفويض المحافظين للاستماع الى شكاوى المواطنين، ولدينا خطوط ساخنة،ومع ذلك نسمع عن الفساد الاداري والمالي، فالوزارة تنفرد بكونها تلازم المواطن منذ ولادته حتى مماته، وان الشجرة المثمرة دائما ترمى بالحجر.

– وبعد هذا الكلام لمدير عام استيراد المواد الغذائية لانملك الا ان نكذب انفسنا والمواطنين الذين لمسوا سوء توزيع مفردات البطاقة ورداءة نوعيتها ، ونهتف باعلى اصواتنا نحن بخير!



سعد فارس عباس.. المدير العام

**مدير عام المواد الغذائية يتحدث عن انجازات لم يلمسها المواطن**

**لجان تحدد المناطق الاكثر فقراً لكن لانعرف كيف؟**